

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	لوثائق أخرى	المادة ٣٧ وعملا	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٥٦٩ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/370)			غينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية	جميع المدعويين	
٦٦٤٨ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)			أنغولا ^(١) وغينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦٩٥ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)	مشروع قرار مقدم من البرازيل والبرتغال ونيجيريا (S/2011/786)					القرار ٢٠٣٠ (٢٠١١) ٠-٠-١٥

(أ) تكلم ممثل أنغولا بالنيابة عن أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٠ - الحالة في كوت ديفوار

عرض عام

الأهداف ضد الأفراد الذين يهددون عملية السلام، وتعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(١٣٠).

ومدد المجلس، آخذاً في الاعتبار العملية الانتخابية في كوت ديفوار، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها ست مرات^(١٣١). وأذن

(١٣٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(١٣١) القرارات ١٩١١ (٢٠١٠) و ١٩٢٤ (٢٠١٠) و ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ٢٠٠٠ (٢٠١١).

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن ٢٦ جلسة، منها أربع جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات^(١٣٩)، واعتمد ١٤ قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وركز المجلس على الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وفرض جزاءات محددة (١٢٩) انظر S/PV.6258، و S/PV.6328، و S/PV.6436، و S/PV.6578.

الرسمية التي وضعتها اللجنة^(١٣٥). وأشار ممثل كوت ديفوار إلى حالة التزوير المتعلقة بالقائمة الانتخابية المنسوبة إلى رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وبعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف السياسية الإيفوارية، وكذلك مع الميسر، أنشأ رئيس الوزراء، غيوم سورو، لجنة رصد مسؤولة عن تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية واستعادة الثقة. ويرى ممثل كوت ديفوار أن الحادثة قد شكلت اضطراباً طفيفاً للجدول الزمني الانتخابي^(١٣٦).

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، ذكر الممثل الخاص أن المأزق السياسي الذي بدأ في أعقاب قيام الرئيس السابق للجنة الانتخابية المستقلة بوضع القائمة الانتخابية الثانية قد أضعف الزخم الانتخابي بصورة بالغة. وقد تأخر إجراء الانتخابات نتيجة لذلك. وأشار إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستواصل العمل مع أطراف اتفاق واغادوغو السياسي بهدف إعداد القائمة الانتخابية النهائية ووضع صورة أوضح لديناميات الانتخابات - إعادة التوحيد الجارية^(١٣٧). وأوضح ممثل كوت ديفوار أنه كان هناك تزوير فيما يتعلق بالقائمة الانتخابية لصالح المعارضة؛ وجرى حل اللجنة والحكومة وانتخاب رئيس جديد للجنة وتشكيل حكومة جديدة. وكان هناك ضرورة لاتخاذ إجراءين لتنظيم انتخابات نظيفة ذات مصداقية، وهما حذف الأشخاص المسجلين عن طريق التزوير من القائمة الانتخابية، وإجراء مراجعة كاملة للقائمة المؤقتة^(١٣٨).

المجلس أيضاً بالنقل المؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمزيد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومدد فترة هذا النقل عدة مرات، بما في ذلك ما يصل إلى ثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات^(١٣٣). ومدد المجلس نظام الجزاءات أو قام بتجديده، ومدد ولاية فريق الخبراء مرتين^(١٣٣).

٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن العملية الانتخابية

استمع المجلس، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي عرض تقرير الأمين العام^(١٣٤). وأبلغ الممثل الخاص المجلس بأن العملية الانتخابية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في بيئة سلمية، وأن عملية تجهيز البيانات لتسجيل حوالي ٦,٣ ملايين ناخب قد أُنجزت بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأسفر ذلك عن نشر اللجنة الانتخابية المستقلة للقائمة الانتخابية المؤقتة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومع ذلك، ظهرت خلافات غير متوقعة فيما يتصل بعملية تقديم الطعون، حيث اعترض أنصار الرئيس على القائمة الثانية شبه

(١٣٢) القرارات ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١)

(٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ١٩٩٢ (٢٠١١)

(٢٠١١).

(١٣٣) القرارات ١٩٤٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٥ (٢٠١١) و ١٩٨٠ (٢٠١١)

(٢٠١١).

(١٣٤) S/2010/15.

(١٣٥) S/PV.6263، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٣٧) S/PV.6284، الصفحة ٣.

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

إليه السلطات الإيفوارية لأغراض التصديق. وقد خلص إلى أن السيد الحسن واتارا هو الفائز في الانتخابات الرئاسية بهامش واضح، حتى بعد أخذ جميع الشكاوى التي قدمها معسكر الرئيس الحالي إلى المجلس الدستوري في الاعتبار^(١٤٤).

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١: تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ونقل القوات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، الذي قرر بموجبه إسناد ولاية منقحة ومستكملة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقرر المجلس أنه، من أجل تقديم الدعم إلى الأطراف في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي بطريقة أكثر فعالية، ينبغي للعملية أن تقوم، في جملة أمور، برصد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين ورصد حظر الأسلحة وتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في العملية الانتخابية.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠)، الذي قرر بموجبه أن يأذن، على نحو ما أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(١٤٥)، بزيادة مؤقتة في القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ٨ ٦٥٠ فردا إلى ٩ ١٥٠ فردا.

(١٤٤) S/PV.6437، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤٥) S/2010/485.

وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص، الذي عرض التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن آخر تطورات الحالة في كوت ديفوار، بما في ذلك حالة الجمود في تنفيذ عملية السلام^(١٣٩). وذكر الممثل الخاص أن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أهدافا ثلاثة ذات أولوية للمستقبل القريب، وهي صون السلام والاستقرار، بما في ذلك حماية المدنيين؛ وحماية الإنجازات التي سبق تحقيقها في مجالي الانتخابات وإعادة التوحيد على السواء ومواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ هاتين العمليتين الحاسمتين؛ وتقديم المساعدة لإعداد القائمة الانتخابية النهائية بأسرع ما يمكن^(١٤٠).

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من الممثل الخاص، الذي عرض التقرير المرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(١٤١). وأفاد بأن العملية الانتخابية قد أجريت بطريقة جديدة بالثناء وفي ظل مناخ سلمي، وأن معدل المشاركة قد تجاوزت نسبته ٨٠ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم^(١٤٢).

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص الذي عرض التقرير المرحلي السادس والعشرين للأمين العام^(١٤٣). وبصفته مسؤولا عن التصديق على الانتخابات الإيفوارية، فقد أُنجز تحليل وتقييم ٢٠ ٠٠٠ استمارة من استمارات عد الأصوات التي قدمتها

(١٣٩) S/2010/245.

(١٤٠) S/PV.6329، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤١) S/2010/537.

(١٤٢) S/PV.6415، الصفحة ٣.

(١٤٣) S/2010/600.

حلول الموسم الانتخابي في ليبيريا. وبالتالي، فإن هذا هو التمديد الأخير الذي يدعمه وفد بلدها^(١٤٦). وقال ممثل فرنسا إن الحالة في كوت ديفوار تشكل التهديد الرئيسي للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وليس دور المجلس أن يتدخل في إدارة الأصول اللوجستية لحفظ السلام التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام، وينبغي أن يستمر توفير الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في سياق التحول الديمقراطي الذي بدأ قبل أربع سنوات^(١٤٧). وفي الوقت الذي رحب فيه ممثل كوت ديفوار باعتماد القرار، أكد أن الحالة الأمنية في بلده لا تزال متقلبة، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد حيث توجد حاجة إلى تعزيز الحالة الأمنية؛ ودعا مجلس الأمن إلى التصرف بطريقة عملية ومرنة لدى تخصيص الموارد، ولا سيما الموارد العسكرية^(١٤٨).

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١: الأزمة التي أعقبت الانتخابات

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حث المجلس، بموجب القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠)، جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في كوت ديفوار على احترام إرادة الشعب ونتيجة الانتخابات في ضوء اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالسيد الحسن واتارا رئيساً منتخباً لكوت ديفوار وممثلاً لصوت الشعب الإيفواري الذي تم التعبير عنه بجرية على نحو ما أعلنته اللجنة الانتخابية المستقلة.

(١٤٦) S/PV.6535، الصفحة ٢.

(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٤٨) المرجع نفسه.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٥١ (٢٠١٠) الذي أذن بموجبه للأمين العام بأن ينقل مؤقتاً ما أقصاه ثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٦٧ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه أن يأذن بنشر عدد إضافي قوامه ٢٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن يأذن بنقل ثلاث طائرات عمودية مسلحة بطواقمها بشكل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة أربعة أسابيع، على نحو ما أوصى به الأمين العام، وأن يأذن بنشر ٦٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الحشود غير المسلحة، ليحلوا محل ٦٠ ضابطاً من شرطة الأمم المتحدة.

وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، شددت ممثلة الولايات المتحدة، قبل اتخاذ القرار ١٩٨١ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والنقل المؤقت للأفراد والمعدات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على أن أصول الطيران المعارة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستعاد إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتفادي زعزعة استقرار ليبيريا. وقالت إنه يجب على المجلس، إذ تشهد الأزمة انحساراً في كوت ديفوار، ألا يهمل ليبيريا أو يعرض السلام الهش فيها للخطر. ويجب أن يفي بالتزامه بضمان أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأدوات اللازمة للقيام بعملها مع

تدابير قوية ضد الرئيس السابق غباغبو وجميع الأشخاص الذين يدعمونه^(١٥٠).

وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، الذي حث فيه جميع الأطراف الإفوارية والجهات المعنية الأخرى على احترام إرادة الشعب وانتخاب السيد واتارا رئيسا لكوت ديفوار. وأشار المجلس أيضا إلى الإذن الذي منحه لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، بما في ذلك منع استعمال الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص الذي عرض التقرير المرحلي السابع والعشرين للأمين العام^(١٥١). وقال إن قوات موالية لواتارا قد احتجزت الرئيس السابق لوران غباغبو في ١١ نيسان/أبريل. وذكر التحديات الماثلة في المستقبل، وهي استعادة السلام والقانون والنظام؛ ومنع وقوع المزيد من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية؛ والمصالحة الوطنية؛ وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. ومن بين التدابير الملموسة الأخرى التي يتعين اتخاذها على وجه السرعة، أداء الرئيس واتارا اليمين الدستورية وتنظيم حكومته؛ وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ ومعالجة مسألة إعادة التوحيد؛ وتنظيم الانتخابات التشريعية^(١٥٢). وقالت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية إن الحالة الإنسانية تبعث على القلق العميق. وحتى الآن، تشكل الحالة الأمنية عائقا كبيرا

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، ذكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن الحالة الأمنية قد ازدادت تدهورا، مع استخدام قوات الأمن الموالية للرئيس السابق لوران غباغبو، الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في أبيدجان. وأشار إلى أن القتال الدائر بين عناصر قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو من جهة، والقوى الجديدة من جهة أخرى، يشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأبلغ عن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحماية المدنيين، بما في ذلك زيادة عدد الدوريات في المجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة للهجوم، فضلا عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها. وفي الختام، قال إن قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المجتمعين على مدار اليومين الماضيين استجابة للحالة، قد اعتمدوا قرارا ينص على أن الوقت قد حان لكفالة نقل السلطة إلى السيد واتارا دون مزيد من التأخير. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد طلبوا إلى مجلس الأمن النظر في تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واعتماد جزاءات دولية أكثر صرامة ضد السيد غباغبو وأعوانه^(١٤٩). وأكد ممثل كوت ديفوار أن الالتزام بحماية السكان المدنيين المعرضين لخطر وشيك والمسؤولية عنها يكمنان في صميم الشواغل الدولية الراهنة. وقال إن قوات السيد غباغبو قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقامت بتقتيل أكثر من ٥٠٠ شخص من المدنيين في غضون ثلاثة أشهر فقط على الرغم من وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ

(١٤٩) S/PV.6506، الصفحات ٢-٥.

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٥١) S/2011/211.

(١٥٢) S/PV.6513، الصفحتان ٢ و ٣.

وقال ممثل كوت ديفوار إنه قد تم تشكيل حكومة جديدة تضم جميع الكيانات السياسية باستثناء الحزب الذي كان في السلطة سابقاً، ولكنه شدد على وجوب إحراز تقدم على الجبهات التالية: استقرار الحالة الأمنية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والمصالحة الوطنية؛ والحالة الإنسانية؛ وحالة حقوق الإنسان؛ وتنظيم الانتخابات؛ والانتعاش الاقتصادي. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المقبلة، طلب ممثل كوت ديفوار الإبقاء على الدور التصديقي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومواصلة البعثة دعم العملية الانتخابية برمتها^(١٥٧).

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١: تدابير الجزاءات

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أكد المجلس، في القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، استعدادَه لفرض تدابير موجهة ضد الأشخاص الذين تم تحديدهم، في جملة أمور، كعناصر تهدد عملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، أو تهجم أو تعرقل عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وشركائها، أو كعناصر مسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، قرر المجلس، بموجب القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، اعتماد جزاءات موجهة ضد الأفراد الذين يستوفون المعايير الواردة في القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، بمن فيهم الأفراد الذين عرقلوا إرساء السلام وتحقيق المصالحة في كوت ديفوار، والذين عرقلوا عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجهات

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٨.

أمام الاستجابة للحالات الإنسانية، حيث أنها تمنع الوكالات المقدمة للمعونة من توسيع نطاق عملياتها والوصول إلى الفئات الأشد احتياجاً^(١٥٣). وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإبلاغ المجلس بأن مكتبها قد أرسل بعثة مكلفة بتقييم حالة حقوق الإنسان وتذكير جميع الأطراف بالتزامهم باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأهمية تقديم الجناة إلى العدالة. وقد وجدت البعثة أدلة على وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي في أيديجان وبقية البلد خلال فترة الصراع. وللتصدي لأزمة حقوق الإنسان، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق مستقلة مكلفة بالتحقيق في الوقائع والملابسات المحيطة بادعاءات التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات^(١٥٤).

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص، الذي عرض تقرير الأمين العام الذي يتضمن تقييماً للأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار^(١٥٥). وأبلغ المجلس بأن هناك جهوداً جارية لمعالجة المهام الأربع الرئيسية التالية في مرحلة ما بعد الأزمة: استعادة القانون والنظام في الجنوب؛ والمصالحة الوطنية؛ وإجراء الانتخابات التشريعية؛ والانتعاش الاقتصادي. وأشاد بتعيين رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وبالجهود التي تبذلها السلطات الإيفوارية للتعميل باستعادة القانون والنظام^(١٥٦).

(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(١٥٥) S/2011/387.

(١٥٦) S/PV.6584، الصفحتان ٢ و ٣.

كوت ديفوار، مرحبا بتمديد نظام الجزاءات حتى عام ٢٠١٢، إن من الضروري توطيد انتهاء حالة الحرب التي عانى منها بلده على مدى الأشهر الأربعة الماضية. وأضاف أن كوت ديفوار تود أن تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناخ يسوده السلام والأمن، ولا يمكن أن تسمح بتقويض تلك الجهود بفعل بيعة تتسم بتدفقات الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع. وشدد على أن التحدي الأهم هو التحدي المتمثل في المصالحة الوطنية، الذي قرر رئيس الجمهورية، بغية التصدي له، إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة على غرار اللجنة التي أنشأها الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا عقب سقوط نظام الفصل العنصري (١٥٩).

(١٥٩) S/PV.6525، الصفحات ٢-٤.

الفاعلة الدولية الأخرى في كوت ديفوار، والذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعقب اعتماد القرار، ذكر معظم المتكلمين أن النص يبعث برسالة قوية إلى الأطراف التي تشن الهجمات ضد المدنيين وتقاوم إرادة الشعب الإيفواري. ودعوا أيضا جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وأعربوا عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية، وأيدوا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للمساعدة على تحقيق المصالحة السياسية (١٥٨).

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد المجلس القرار ١٩٨٠ (٢٠١١) الذي قرر بموجبه، في جملة أمور، تجديد نظام الجزاءات وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعقب اعتماد القرار، قال ممثل

(١٥٨) انظر S/PV.6508.

الجلسات: الحالة في كوت ديفوار

القرار والتصويت	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	المدعوون عملا بالمادة ٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	وثائق أخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
		الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	جميع المدعوين		التقرير المرحلي الثالث ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	٦٢٦٣
		مشروع قرار مقدم من فرنسا			التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/15)	٦٢٦٧
القرار ١٩١١ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠		رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام بشأن تعزيز الترتيبات الأمنية في سياق الانتخابات الرئاسية (S/2010/42)			التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/15)	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة	المدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٢٨٤ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوين				
٦٣٢٣ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)	رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام بشأن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لأسباب فنية لمدة شهر واحد (S/2010/220)	كوت ديفوار				القرار ١٩٢٤ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٣٢٩ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)		كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام		
٦٣٥٠ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/338)	كوت ديفوار				القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٣٩٣ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/485)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/499)	كوت ديفوار				القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
	رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2010/486)						
	رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/493)						

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة ٣٩ وعلاوة على ذلك	المدعوون	القرار والتصويت
٦٤٠٢ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/525)	كوت ديفوار	المادة ٣٩ وغيرها	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٤١٥ ٣ تشرين الثاني/ وفمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/537)	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	
٦٤٣١ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/601)	مشروع قرار مقدم من فرنسا والولايات المتحدة (S/2010/602)	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	القرار ١٩٥١ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٣٧ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/600)	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	
٦٤٥٨ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/600)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا	ألمانيا		القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٦٩ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١	رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/5)	مشروع قرار مقدم من كوت ديفوار	كوت ديفوار		القرار ١٩٦٧ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٨٢ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/75)	كوت ديفوار	كوت ديفوار		القرار ١٩٦٨ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٥٠٦ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١	كوت ديفوار	كوت ديفوار	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام	جميع المدعوين	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة	المدعوات	القرار والتصويت
			المادة ٣٩ وغيرها	المدعوات عملاً ب	(المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٥٠٨ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١		مشروع قرار مقدم من فرنسا ونيجييريا (S/2011/202)	٣٧	كوت ديفوار	القرار ١٩٧٥ أعضاء من المجلس ^(١) ، ١٥-٠-٠٠
٦٥١٣ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١	التقرير المرحلي السابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/211)			كوت ديفوار	١٠ أعضاء من أعضاء المجلس ^(١) ، ١٥-٠-٠٠
٦٥٢٥ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١	رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/273)		كوت ديفوار	القرار ١٩٨٠ ١٥-٠-٠٠
	بشأن كوت ديفوار إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/271)				
	رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)				
	بشأن كوت ديفوار إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/272)				
٦٥٣٥ ١٣ أيار/مايو ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/297)	مشروع قرار مقدم من فرنسا ولبنان (S/2011/299)		كوت ديفوار	القرار ١٩٨١ أعضاء من المجلس (الولايات المتحدة)، ١٥-٠-٠٠
	رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/295)				
٦٥٧٠ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/351)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/394)		كوت ديفوار	القرار ١٩٩٢ ١٥-٠-٠٠

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	القرارات والتصويت
٦٥٨٤	التقرير الثامن		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
١٨ تموز/يوليه	العشرون للأمين العام		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
	في كوت ديفوار		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
	(S/2011/387)		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
٦٥٩١	التقرير الثامن		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
٢٧ تموز/يوليه	العشرون للأمين العام		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
	في كوت ديفوار		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
	(S/2011/387)		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)

(أ) ألمانيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة.

١١ - منطقة وسط أفريقيا

عرض عام

العالمي وتنفيذ المشاريع المجتمعية لترع السلاح وبناء الثقة. ويتطلب إحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا التزاماً قوياً من جانب الدول في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب الدول الموردة للأسلحة، بتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأسلحة. وتتضمن الأولويات الملحة إدارة المخزونات، وأمن الأسلحة والذخائر، والتدابير الرامية إلى مراقبة استيراد الأسلحة وتصديرها وعبورها وإعادة نقلها^(١٦١). وأفاد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن تجارة الأسلحة غير المشروعة على الصعيد العالمي تقدر تعاملاتها بمبلغ يتراوح من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وأشار إلى أن أفريقيا، التي تمثل أكثر الأسواق المدرة للربح، تعاني من سقوط أكبر عدد من الضحايا بسبب تلك التجارة^(١٦٢). وذكر الأمين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات وأصدر بيانين رئاسيين فيما يتعلق بمنطقة وسط أفريقيا. وركز المجلس على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المنشأ حديثاً^(١٦٠)، وأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن، والتهديد الإقليمي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

١٩ آذار/مارس ٢٠١٠: أثر الاتجار غير

المشروع بالأسلحة على السلام والأمن

في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، أكدت نائبة الأمين العام أهمية التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة على الصعيد

(١٦٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١٦١) S/PV.6288، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.